

Distr.: General
15 January 2020



Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان 13 كانون الثاني/يناير 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة الجمهورية العربية السورية، وإحفا برسائلنا السابقة ذات الصلة الموجهة إليكم، أود أن أنقل مجددا ما يلي:

تقوم بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وخاصةً الدول الغربية، بالترويج لمعلومات مُضللة حول قيام الجيش العربي السوري وحلفائه بقصف أهداف ومنشآت مدنية في محافظة إدلب، وذلك بهدف عرقلة جهود الدولة السورية وحلفائها الرامية لحماية المدنيين من ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة، وعلى رأسها "هيئة تحرير الشام - جبهة النصرة" المدرجة على قوائم مجلس الأمن للمجموعات الإرهابية، ولرفع معنويات هذه المجموعات الإرهابية وتقديم الحماية والغطاء السياسي لها. وللأسف الشديد فإن هذا السلوك لم يقتصر على تلك الدول بل طال بعض كبار موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وتذكر حكومة الجمهورية العربية السورية في هذا السياق بما يلي:

- تخضع مدينة إدلب وبعض المناطق المجاورة لها لسيطرة تنظيم "هيئة تحرير الشام"، أي تنظيم جبهة النصرة، المدرج على قائمة مجلس الأمن للتنظيمات والكيانات الإرهابية بوصفه ذراع تنظيم القاعدة في سوريا.
- لقد استغل هذا التنظيم الإرهابي عدم وفاء النظام التركي بتعهداته بموجب اتفاق خفض التصعيد وتفاهات أستانا وسوتشي لفرض سيطرته على محافظة إدلب وارتكاب أبشع الجرائم بحق أهلها.
- العمليات التي يقوم بها الجيش العربي السوري وحلفاؤه تأتي ردا على الجرائم المنهجية التي ترتكبها "هيئة تحرير الشام" بحق المدنيين في المدينة، وكذلك في القرى والبلدات المجاورة.
- تضم هيئة تحرير الشام الإرهابية، التي تسيطر على مدينة إدلب، في صفوفها عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب.
- تتخذ هيئة تحرير الشام الإرهابية مئات الآلاف من المدنيين في المدينة دروعا بشرية، وترتكب بحقهم أبشع الجرائم الهمجية، وتنتشر الموت والحرب والدمار، وتستبيح المرافق المدنية، بما فيها المشافي والمدارس التي حولتها إلى ثكنات عسكرية ومراكز لاحتجاز وتعذيب وقتل كل من



يرفض فكرها التكفيري المتطرف. كما ثبت قيامها بمصادرة غالبية المساعدات الإنسانية التي تصل للمحافظة، بما في ذلك تلك التي ترد عبر الحدود بموجب القرار 2165 (2014).

- لم تقتصر جرائم هذا التنظيم الإرهابي على المناطق التي يسيطر عليها بل امتدت لتطال المناطق المأهولة بالمدينين في البلدات والمدن المجاورة بالقذائف والصواريخ العشوائية التي أدت إلى استشهاد العشرات من المدينين وجلهم من النساء والأطفال.
- الحكومة السورية هي الأحرص على حياة مواطنيها، وهي مستمرة في اتخاذ كافة الإجراءات لضمان أمنهم وسلامتهم، وفي هذا الإطار، واستجابة لنداءات المدينين في منطقة إدلب من أجل إعادتهم إلى مساكنهم الأصلية الواقعة في البلدات والقرى التي تم تحريرها مؤخراً من سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة، قامت بتاريخ 13 كانون الثاني/يناير 2020 بفتح ثلاثة معابر لإخراج المدينين، وستقدم لهم كافة المستلزمات الأساسية، بما في ذلك وسائل النقل لإعادتهم إلى بيوتهم، أخذاً بعين الاعتبار أن المجموعات الإرهابية المسلحة تمنع خروج المدينين من هذه المعابر.
- إن الحكومة السورية مستمرة في ممارسة حقها السيادي والدستوري في الدفاع عن أرضها وعن مواطنيها، هذا الحق الذي كفله القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية، مرة أخرى، أن إنهاء معاناة السوريين في إدلب يتطلب الكف عن النفاق والتسييس، والتوقف عن الاستثمار بالإرهاب، والقيام بالحد الأدنى لتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة، بدلا من التهويل والانفصال عن الواقع. وختاماً، تطالب الجمهورية العربية السورية كلا من مجلس الأمن والأمين العام بالإدانة الفورية والشديدة لجرائم المجموعات الإرهابية التي تستهدف السكان الأمنين، ودعم ما تقوم به الدولة السورية في حربها على الإرهاب، وتحث مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين عبر اتخاذ إجراءات رادعة وعقابية بحق الأنظمة والدول الداعمة والممولة للإرهاب، إنفاذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومنها القرارات 2170 (2014) و 2178 (2014) و 2199 (2015) و 2253 (2015).

آمل إصدار هذه الرسالة وتعميمها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

المندوب الدائم

السفير